

لبنان

استمرار الصعوبات أمام النازحين بسبب النزاعات المتتالية

توالى عدد من حالات النزوح في لبنان منذ الحرب المدنية التي وقعت بين 1975 و1990 والغزوات واحتلال إسرائيل لجنوب لبنان طوال 18 عاماً وحرب دامت 33 يوماً كانت قد اندلعت في تموز/يوليو 2006 بين إسرائيل وحزب الله وتدمير مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في عام 2007 والعنف الطائفي المحلي في عام 2008.

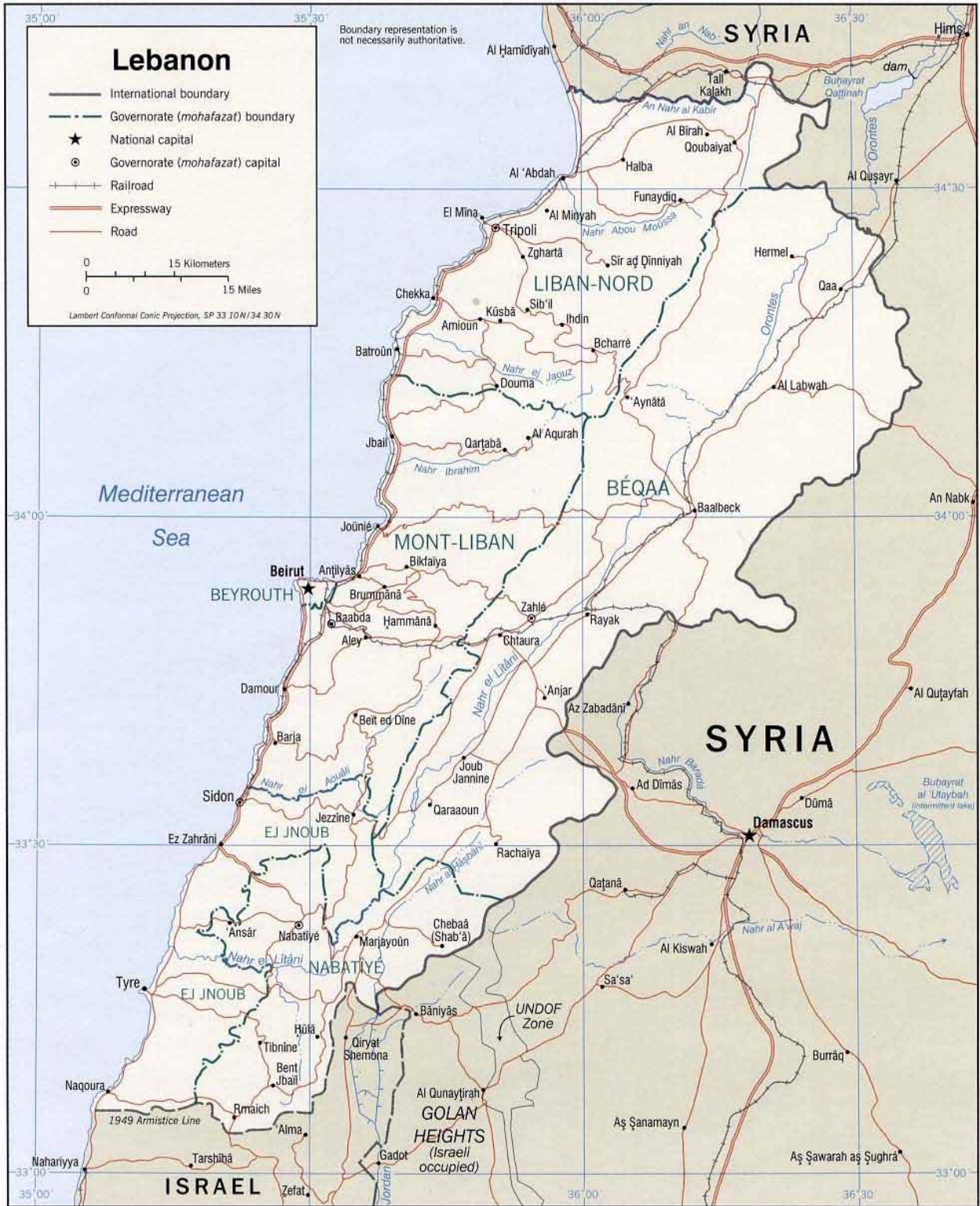
وقد أدى النزاع المسلح المحلي الذي وقع في منتصف عام 2008 في مدينة طرابلس إلى نزوح آلاف الأسر بشكل مؤقت. فقد أدى العنف الطائفي بين الجاليات السنية والعلوية إلى نزوح العديد من الأسر السنية في المدينة في حين هربت أغلبية الأسر العلوية النازحة تقريباً إلى مناطق أخرى من البلاد.

كما أدت ثلاثة أشهر من القتال في عام 2007 بين فتح الإسلام والجيش اللبناني إلى نزوح 27000 لاجئ فلسطيني من مخيم نهر البارد في طرابلس إلى جانب بعض اللبنانيين القاطنين في المناطق المجاورة. وبحلول آب/أغسطس 2009 كانت هناك 3100 أسرة نازحة بسبب العنف الذي وقع في عام 2007 تعيش بجوار "المخيم القديم" بينما يعيش ما يقارب من 2000 أسرة متبقية في مخيم البداوي المجاور أساساً. ثم بقيت إعادة إعمار نهر البارد عالقة بسبب مشكلات مالية وعقبات قانونية وصراعات سياسية واكتشاف بقايا أثرية تحت المخيم.

كما أدت الحرب في عام 2006 التي دامت 33 يوماً إلى نزوح مليون شخص. أي أكثر من ربع السكان. وفي غضون أربعة أيام من وقف إطلاق النار رجع ما يقارب من 90 في المائة من النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية. غير أنه في نهاية عام 2008 لم يتمكن أكثر من خمس الأسر التي تضررت منازلها خلال الحرب من العودة إلى سكن دائم أو أنها ظلت نازحة في مناطق أخرى في لبنان. وتبين أن العديدين من غيرهم كانوا قد أرغموا بسبب الأوضاع الاقتصادية على العودة إلى منازل متضررة بشكل كبير وغير صالحة للسكن. كما أسهمت الذخائر غير المنفجرة في هذا النزاع والذخائر العنقودية منها بالأخص في مواصلة التأثير على المجموعات السكانية العائدة في جنوب لبنان.

لقد نزح أكثر من 800000 شخص في ذروة الحرب الأهلية اللبنانية. وبقي هناك. بعد توقف العمليات العسكرية. 450000 نازح داخلي في البلد. كما أن الغزوات الإسرائيلية في عامي 1978 و1982 قد أدت إلى تفاقم النزوح. أما المسائل العالقة بالنسبة للذين نزحوا بسبب الحرب الأهلية فهي تتعلق أساساً بالتنقيضات أو بالمصالحة بالنسبة لبعض القرى.

خارطة لبنان



المصدر: المكتبات العامة، جامعة تكساس (Texas) في أوستين (Austin)
وهناك المزيد من الخرائط المتوفرة على موقع الإنترنت: <http://www.internal-displacement.org>

خلفية

ووصلت ذروتها بعد سيطرة حزب الله على عدة ضواحي إسلامية سنية في بيروت وسعيه للسيطرة على جبل الدروز رداً على المساعي الهادفة إلى تخدي وضعه العسكري (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG، 4 حزيران/يونيو 2009). وقد كان لهذه الأحداث دور المحفز لتجديد العنف في مدينة طرابلس الشمالية حيث طرأت سلسلة من المعارك المحلية في حزيران/يونيو وتمرز/يوليو بين العلويين. وهم شعبة منحدره من الإسلام الشيعي، وبين الجاليات السنية (النبأ، آب/أغسطس 2008).

وقد تم التوصل إلى هدنة مؤقتة في الدوحة في عام 2008 قائمة على تشكيل مجلس وزراء جديد لغاية تمكن الانتخابات البرلمانية من إيجاد حل لحالة الجمود السياسي (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG، 4 حزيران/يونيو 2009). وقد أبدت هذه الانتخابات التي جرت في حزيران/يونيو 2009 قدرة لبنان على توزيع السلطة السياسية دون الوقوع في العنف (مجلس العلاقات الخارجية CFR، 7 حزيران/يونيو 2009). حيث فاز خالف "14 آذار/مارس" الموالي للغرب على خالف "8 آذار/مارس" الذي يقوده حزب الله. وعيّن سعد الحريري، قائد خالف "14 آذار/مارس" رئيساً للوزراء تكمن مهمته في تشكيل حكومة. غير أن الجهود التي بُذلت بشكل متكرر لتشكيل حكومة خالف باءت بالفشل ابتداءً من أيلول/سبتمبر 2009.

كما ناضلت لبنان لإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية بعد حرب الثلاثة والثلاثين يوماً التي أعلنتها إسرائيل ضد حزب الله في تموز/يوليو 2006 والتي ألحقت أضراراً جسيمة بمناطق شاسعة في جنوب لبنان وجنوب بيروت وفي أجزاء من وادي البقاع (الجزيرة Al Jazeera، 8 حزيران/يونيو 2009). وقد اندلع النزاع حينما شن حزب الله غارة عبر الحدود على إسرائيل فاستجابت إسرائيل من خلال فرض حصار وشن هجمات على مواقع حزب الله ومناطق حُدّت بأنها شيعية. وانتهى النزاع في أواسط آب/أغسطس دون انتصار نهائي عقب اعتماد القرار رقم 1701 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفترة قليلة وهو قرار ناشد بوقف كامل للأعمال العدائية وبنشر جنود إضافية في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الجنوب وبرصد وقف إطلاق النار (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 11 آب/أغسطس 2006).

وفي آب/أغسطس 2009، صوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصالح تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لسنة واحدة. وما يزال ينبغي تحقيق هدف القرار الرئيسي وهما الوقف الدائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل دائم (خدمة أنباء الأمم المتحدة UN News service، 14 آب/أغسطس 2009).

وفي غضون ذلك، تدهور موقف الفلسطينيين بشكل كبير منذ أوائل التسعينات وما زالوا مهمشين في المجتمع اللبناني (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG، 19 شباط/فبراير 2009). وفي عام 2001، حُرّم الفلسطينيون من التمتع بالحق في الملكية من خلال

مازال لبنان تتصدى للآثار المترتبة على أربع حالات من النزاع التي حصلت خلال عقدين: الحرب المدنية التي دامت من 1975 إلى 1990 والغزوات واحتلال إسرائيل لجنوب لبنان منذ 18 عاماً وحرب تمرز/يوليو 2006 التي دامت 33 يوماً وكذلك تدمير مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في عام 2007.

وتعد لبنان متنوعاً دينياً وثقافياً وسياسياً. فهناك ست طوائف إسلامية واثنتا عشرة طائفة مسيحية في البلاد المحددة جغرافياً بشكل أساسي (كنديون من أجل العدل والسلام في الشرق الأوسط CJPME، أيار/مايو 2007). وقد تم إنشاء نظام متزن للممثل السياسي بين الطوائف في عام 1943 بناءً على توافق في الرأي يعود إلى عام 1937 فتم التمسك به بصرامة رغم انخفاض عدد المسيحيين وزيادة عدد المسلمين ولاسيما الشيعة (شاتسميلر Shatzmiller، 2005، صفحة 94).

وقد أسهم هذا النظام في وقوع لبنان في حرب أهلية عام 1975 (شاتسميلر Shatzmiller، 2005، صفحة 95). في الوقت الذي أدى تواجد مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى ربط لبنان بتوترات إقليمية بشكل وطيء. وفي سياق النزاع العربي الإسرائيلي المتجدد أطلقت صدامات بين اللبنانيين والفصائل الفلسطينية الحرب المدنية وسلسلة من الأحداث في عام 1975 بما فيها التدخل السوري في عام 1976 والغزوات الإسرائيلية في عامي 1978 و 1982 التي أدت إلى احتلال جنوب لبنان لغاية عام 2000.

وفي الفترة الواقعة بين 1975 و 1990 قُتل مئات الآلاف من الأشخاص أو أصيبوا بجروح أو عُوقوا كما أُخرج أكثر من 800000 شخص من المنازل (خدمة أبحاث الكونجرس CRS، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2007). وفي عام 1989، مهد ميثاق المصالحة الوطنية اللبنانية المعروف بمعاهدة الطائف الطريق لإنهاء الحرب. وفي صيف عام 2000، انسحبت إسرائيل من لبنان ولكنها أبقت سيطرتها على مزارع شعبة الواقعة في المنطقة الحدودية بين سوريا وإسرائيل. ثم سحبت سوريا قواتها في نيسان/أبريل من عام 2005 إثر مظاهرات جماهيرية أطلقها مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري.

وخلال السنوات التي تلت معاهدة الطائف قَدّمت المجموعة السكانية المسلمة الشيعية في الجنوب، وبشكل متزايد، دعمها لحزب الله الذي يعد حزباً سياسياً إسلامياً شيعياً وحركة مسلحة. وفي عام 1992 دخل حزب الله رسمياً في الساحة السياسية من خلال المشاركة في انتخابات عامة (الجزيرة Al Jazeera، 8 حزيران/يونيو 2009). وفي أيار/مايو من عام 2008 دفع كل من مؤيدي حزب الله ومؤيدي التحالف الموالي للغرب بلبنان إلى حافة حرب مدنية جديدة وهي فترة اتسمت بالتوتر كانت قد بدأت في عام 2004

وبعد وقف العمليات العسكرية كان ما يزال هناك ما يقارب من 90000 أسرة نازحة أو 450000 شخص نازح. ومن بين هؤلاء كان 45000 شخص يشغلون منازل أناس آخرين كما كان يعاني 12000 آخرين من أوضاع سكنية ومعيشية رديئة للغاية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997, UNDP). وقد قدمت الحكومة تعويضات للنازحين داخلياً لإعادة بناء منازلهم وحددت نهاية عام 2002 تاريخاً لتحقيق عودة جميع النازحين غير أن اعتباراً من منتصف عام 2002 قدراً ما زال هناك 300000 نازح متبق. ومن أسباب تباطؤ حالات العودة هو الفساد والمنافسات السياسية بين مسؤولي الحكومة والافتقار إلى صناديق التعويضات بالإضافة إلى المخاوف الأمنية بما في ذلك تواجد آلاف الألغام في الجنوب (لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين 2004, USCRI). وفي عام 2006، أعلنت الحكومة أن ما يقارب من 17000 شخص كانوا ما يزالون نازحين بسبب الحرب الأهلية والغزو الإسرائيلي ولغاية عام 2000 (وزارة المهجرين MoD، 10 تموز/يوليو 2006).

الحرب بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006

بدأت الحرب التي دامت 33 يوماً بين إسرائيل وحزب الله في 12 تموز/يوليو 2006 وانتهت في 14 آب/أغسطس عقب اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 1701 (مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة UNSC، 11 آب/أغسطس 2006). وقد رأت الوكالات الإنسانية والأمم المتحدة أن أعمال الجيش الإسرائيلي خلال الحرب قد انتهكت القانون الدولي الإنساني وأنها انطوت على نثن هجمات مباشرة وغير متناسبة ضد المدنيين والأهداف المدنية (هيومن رايتس ووتش HRW، 5 أيلول/سبتمبر 2007). وقد تم تدمير وبشكل مكثف 125000 وحدة سكنية ومئات المدارس والمؤسسات التجارية وأعداد كبيرة من المستشفيات والمستوصفات والجسور والطرق (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2009, UNDP). وتُرِكَت العديد من المدن والقرى دون كهرباء ومياه جارية وما هو أساسي للبقاء على قيد الحياة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006). وقد عانت ضواحي جنوب بيروت التي يسيطر عليها حزب الله وهي موطن لما يقدر بـ 850000 شخص. من أشد القصف (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 24 نيسان/أبريل 2008). وخلال النزاع، أسقطت القوى الدفاعية الإسرائيلية ما يقدر بأربعة ملايين ذخيرة فرعية على جنوب لبنان والأغلبية الساحقة منها خلال الأيام الثلاثة الأخيرة حينما علمت الحكومة الإسرائيلية أن الأطراف على وشك الوصول إلى تسوية (هيومن رايتس ووتش HRW، 16 شباط/فبراير 2008).

إن كلاً من الاستهداف المباشر والأضرار التي لحقت بالبنى التحتية المدنية قد أرغما ما يقدر بمليون شخص على الهروب من منازلهم في تموز/يوليو. وفي بلد يقل عدد سكانه عن أربع ملايين نسمة نزح أكثر من 25 في المائة منهم سواءً داخلياً أو خارجياً. فقد نزح ما يقارب من 750000 شخص داخل لبنان وهرب ما يقارب من

قانون يمنع "من لا يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها" من ضمانات الملكية القانونية للمساكن والأراضي في لبنان (المجلس النرويجي للاجئين NRC، تشرين الأول/أكتوبر 2008). وفي أواسط عام 2007، أدت معركة بين الجيش اللبناني ومجموعة فتح الإسلام المقاتلة إلى تدمير مخيم نهر البارد وإلى تشريد آلاف اللاجئين من منازلهم (هيومن رايتس ووتش HRW، 13 أيار/مايو 2009). وإذ لا يعتبر اللاجئون الفلسطينيون أشخاصاً نازحين داخلياً أو مواطنين لبنانيين إلا أن مركز رصد النزوح الداخلي يرصد وضعهم كلاجئين نازحين ثانويين داخل لبنان.

النزوح الداخلي: أرقام وأثار وقلق متعلق بالحماية

الحرب المدنية اللبنانية في الفترة الواقعة بين 1975 و1990 والغزوات الإسرائيلية

كان للنزوح الهائل المتسبب عن الحرب المدنية في الفترة الواقعة بين 1975 و1990 أثار عميقة ودائمة. فعموماً، يقدر أن 810000 شخص، أو 28% من السكان، قد تضرروا بسبب أمواج النزوح المتتالية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997, UNDP). وتمثلت الأسباب الرئيسية للنزوح في تدهور الوضع الأمني والاستقرار السياسي وفي التدمير الواسع النطاق للقرى والمدن والمنازل ما أدى إلى إطالة فترة النزوح القسري لسنوات بعد انتهاء العمليات العسكرية. وقد تضررت 949 قرية ومدينة حيث دُمّرت 174 قرية منها كلياً أو جزئياً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997, UNDP). كما أن 86% من النازحين داخلياً أصلهم من محافظة جبل لبنان في الغرب أو من جنوب لبنان (لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين 2001, USCRI). وقد عانى النازحون داخلياً من تدهور عام في الأوضاع المعيشية حيث يقدر أن 50 في المائة منهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية وأن 13 في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1997, UNDP). كما تم نزح لاجئين فلسطينيين أيضاً خلال الحرب المدنية ولاسيما خلال "حرب الخيميات"، وهي نزاع فرعي حاصرت فيه ميليشيا لبنانية مخيمات اللجوء في بيروت في عام 1985.

وقد أضافت التدخلات الإسرائيلية المتتالية من حالات النزوح. فقد أدى الغزو في عام 1978 إلى نزوح ما يقارب من 200000 شخص لبناني (أغليبتهم من المسلمين الشيعة) و 65000 فلسطيني من جنوب البلاد (لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين USCRI، 2003). وبالرغم من أن معظم هذا النزوح كان مؤقتاً فقد عاد العديد من الناس للاستيطان بشكل نهائي ولاسيما في ضواحي بيروت الجنوبية. كما أدى كل من الغزو الإسرائيلي في عام 1982 وعواقبه الطويلة الأمد إلى نزوح ما بين 225000 و300000 شخص بحلول عام 1986 (المنتدى اللبناني للمنظمات غير الحكومية، 2009, Lebanese NGO Forum).

250000 شخص إلى بلدان أخرى وإلى سوريا بشكل رئيسي. وقد بحث ما يقارب من 600000 نازح داخلي من بين 750000 شخص عن مأوى عند أسر مضيضة أو في مباني عمومية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، 28 كانون الأول/ديسمبر 2006).

وفي غضون أربعة أيام من وقف إطلاق النار، رجع ما يقارب من 90 في المائة من النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية، وعاد الكثير من النازحين إلى منازل ومجتمعات مدمرة كما نزحت بعض الأسر للمرة الثانية بعد أن وجدت منازلها غير صالحة للسكن (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، آب/أغسطس 2006). وقدّر ثمن إعادة الإعمار بقيمة 2.8 مليار دولار كما قدّر ثمن التعويضات عن المساكن المتضررة أو المدمّرة بقيمة 1.4 مليار دولار (رويترز Reuters، 9 تموز/يوليو 2007).

إن انتشار الذخائر غير المنفجرة وبالأخص الذخائر العنقودية في المناطق السكنية والأماكن العامة والمزارع كان يمثل خطراً جسيماً للعائدين إلى أوطانهم وإن كان ذلك مقتصرًا أساساً على مناطق جنوبية، فقد قيّد تواجدها من حرية الحركة في الجنوب بشكل كبير وعرقل العودة إلى كسب العيش (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006). وفي نيسان/أبريل 2009، أشارت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى أن الذخائر غير المنفجرة ولاسيما الذخائر العنقودية كانت ما تزال تتسبب في إصابة مدنيين اثنين في الشهر كعمد لإصابة (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL، 4 نيسان/أبريل 2009).

وفي نهاية عام 2008، أشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدداً يتراوح بين 40000 و70000 شخص كان ما يزال نازحاً وأن العقبات الرئيسية أمام العودة تشتمل على عدم إزالة الذخائر غير المنفجرة والتأخير في دفع التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمساكن (وزارة الخارجية الأمريكية USDOS، 25 شباط/فبراير 2009). ووفقاً لدراسة نُشرت في نهاية عام 2008 لم يتمكن أكثر من خمس الأسر التي عانت من أضرار في مساكنها خلال حرب تموز/يوليو 2006 من العودة إلى سكن دائم وبقيت نازحة في لبنان. وبدا أن العديد من الآخرين كانوا مرغمين بسبب أوضاع اقتصادية على العودة إلى منازل متضررة بشكل كبير أو مدمرة جزئياً والتي لم تكن صالحة للسكن. وأنه بالرغم من تقديم التعويضات إلا أن هذه نادراً ما كانت كافية لإعادة بناء المنازل (المجلس النرويجي للاجئين NRC/وحدة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الحرب PRDU، كانون الأول/ديسمبر 2008).

العنف الطائفي والنزوح المؤقت في طرابلس

في حزيران/يونيو وتموز/يوليو من عام 2008، اندلع في طرابلس نزاع مسلح محلي بسبب توترات سياسية في بيروت بين الجاليتين

السنية والعلوية التي حصلت بينهما مظالم منذ فترة بعيدة. فطرابلس مدينة أغلب سكانها من السنة وتدعم بشكل أساسي خالف "14 آذار/مارس" في حين أن العلويين يدعمون المعارضة التي يقودها حزب الله ولهم روابط مع الفئة العلوية الحاكمة في سوريا (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 29 تموز/يوليو 2008). وكان مصدر العنف يكمن في كل من حي جبل محسن الذي يسود فيه العلويون وحي باب التبانة الذي يسود فيه السنة.

ووفقاً لمسؤولين حكوميين، أدى العنف إلى إصابة المئات وإلى نزوح 6000 أسرة بشكل مؤقت. وتم استضافة الأسر السنية النازحة من باب التبانة في مدارس حكومية وتمديدتهم بالأغذية والأدوية في حين هربت جميع الأسر العلوية تقريباً إلى الشمال إلى منطقة عكار وهي من أفقر المناطق في لبنان أو أنها عبرت الحدود إلى سوريا (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 5 آب/أغسطس 2008).

ولم تبحث أية من الأسر العلوية من جبل محسن عن أي ملاجئ في مدارس في طرابلس (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 29 تموز/يوليو 2008). وكانت الاحتياجات الرئيسية للأسر العلوية النازحة في طرابلس تتمثل في الحصول على الغذاء إلا أنها لم تكن تتسلم سوى مقداراً قليلاً من الخبز كل يوم (النبا، آب/أغسطس 2008). ووفقاً لليونيسيف، كان العلويون الذين هربوا إلى عكار يعيشون دون أن تتوفر لديهم الاحتياجات الرئيسية ولم يتسلموا دعماً من الوكالات المحلية أو الدولية بحلول نهاية تموز/يوليو 2008.

وقد تم نشر الجيش في كل من جبل محسن وباب التبانة كما سمح وقف إطلاق النار في نهاية تموز/يوليو 2008 للعديد من النازحين بالبدء في العودة إلى منازلهم. ووافقت الجاليتان العلوية والسنية على المصالحة في أيلول/سبتمبر (رويترز Reuters، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2008).

النزوح الثانوي للاجئين الفلسطينيين من نهر البارد

في أيار/مايو 2007، توسع نطاق الصدمات العنيفة في طرابلس بين الجيش اللبناني ومجموعة فتح الإسلام المقاتلة ليصل إلى مخيم نهر البارد للاجئين (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG، 19 شباط/فبراير 2009). ومع فرض الجيش اللبناني حصاراً على المخيم، نزح ما يقارب من 27000 لاجئ فلسطيني من نهر البارد في حين نزحت أيضاً مئات الأسر الفلسطينية واللبنانية في أحياء مجاورة للمخيم داخل مدينة طرابلس وخارجها. ونتيجة للنزاع، قدّر أن ما يقارب من 95 في المائة من جميع المباني والبنى التحتية كانت إما متضررة أو مدمرة بحيث لا يمكن إصلاحها (وكالة الأونروا UNRWA، أيلول/سبتمبر 2008) كما تم الإبلاغ عن إلحاق أضرار بـ 40 في المائة من المنازل في البلديات اللبنانية المجاورة للمخيم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، كانون الثاني/يناير 2009).

الرد الوطني والدولي

ليست للبنان سياسة وطنية بشأن النازحين داخلياً إلا أنها استجابت لجنة النازحين داخلياً من خلال وسائل مختلفة. ففي حالات متتالية من النزوح جاء الرد من طرف مؤسسات الدولة والجمعيات الوطنية والمجتمع الدولي. وقد أدى الافتقار إلى سياسة وطنية أحياناً إلى حدوث فرق في المساعدة المقدمة للجاليات النازحة المختلفة.

وفي عام 1992، أنشأت الحكومة وزارة المهجرين للتعامل مع حالة النزوح الواسعة النطاق المتسببة عن الحرب الأهلية. وقد ركزت الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي، على عودة النازحين داخلياً وتم إنشاء صندوق وطني لتمويل عملية العودة.

وقد دفعت وزارة المهجرين تعويضات لأكثر من 50000 شخص لترك الممتلكات التي كانوا قد شغلوها على نحو غير قانوني كما أزيلت الحطام من المناطق المتضررة من النزاع وقدمت مساعدات لإعادة الإعمار وأطلقت مشاريع على صعيد البنى التحتية (لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين 1999، USCRI). كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أدى دوراً ريادياً في دعم النهج الذي اعتمده الحكومة، قد شدد على مسألة الافتقار إلى إستراتيجية واسعة النطاق للترويج للتنمية المستدامة في مناطق النزوح. فبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة تجاهلت إستراتيجية العودة العديد من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها لبنان خلال عقدين من الزمان كالهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية التي كان لا محال من حدوثها حتى بغياب الحرب (لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين 2000، USCRI).

وتعقيباً على حرب 2006، أنشأت الحكومة الهيئة العليا للإغاثة بغية تنسيق المساعدات الإنسانية الوطنية والدولية. وقد أيد منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية استجابة الحكومة من خلال النهج القائم على عدة تدابير. وبحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر 2006 تم الإنهاء التدريجي لعمليات الأمم المتحدة في المجال الإنساني والتحول إلى وكالات حكومية ودولية مسؤولة عن الانعاش (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، 28 أيلول/سبتمبر 2006).

وقد فوجئ المجتمع الدولي الإنساني بحجم النزاع وحدته وبمعدلات العودة بعد انتهاء الأعمال العدائية، بيد أنه تم تلبية معظم الاحتياجات الإنسانية للنازحين داخلياً من خلال استجابة المجتمعات والمنظمات المحلية ولاسيما لجنة حزب الله للتنمية الاجتماعية ومن خلال قدرة وكالات الأمم المتحدة الموجودة أصلاً في البلد على تحويل الموارد الموجودة وبسبب قصر فترة النزاع.

ونهر البارد المشار إليه "بالخيم القديم". ومنذ النزاع الذي وقع في عام 2007، هو واحد من مخيمات اللاجئين الرسمية البالغ عددها 12 والتي أنشأت في أواخر الأربعينات لاستضافة اللاجئين الفلسطينيين. ويقع الخيم تحت ولاية وكالة الأونروا. أما المنطقة المجاورة له والمشار إليها "بالخيم الجديد" فقد تطورت مع شراء الفلسطينيين للأراضي وبنائهم للبيوت. ونتيجة للنزاع دُمّر الخيم القديم" بالكامل في حين دُمّر الخيم الجديد" جزئياً (المجلس الترويجي للاجئين NRC، تشرين الأول/أكتوبر 2008).

وبعد ذلك بسنة، أظهرت دراسة لوكالة الأونروا أن النازحين داخلياً من نهر البارد قد تشتتوا في مخيم البداوي وفي مناطق أخرى في شمال لبنان؛ في حين كشف تحليل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أقل من اثنين في المائة من اللبنانيين الساكنين بالقرب من الخيم كانوا ما يزالون من النازحين. وكانت أغلبية الأسر الفلسطينية تعيش في شقق مستأجرة واستمر 23 في المائة منها في مشاطرة الحيز السكني. أما العائدات التي أعلنت عنها الأسر في نهر البارد فقد انخفضت بنسبة 40 في المائة تقريباً بينما بلغت نسبة البطالة 40 في المائة من بين العائدين و26 في المائة من بين النازحين (معهد البحوث والاستشارات CRI، تشرين الثاني/نوفمبر 2008). ولم تنطلق الأعمال التجارية من جديد إلا بنسبة الربع ومعظم هذه الأعمال كانت تجري بقدرات منخفضة. أما عائدات الأسر اللبنانية فإنها لم تتأثر بسبب النزاع إلا قليلاً جداً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، كانون الثاني/يناير 2009).

إن الصدمة النفسية التي أحدثها النزاع واحتمال إطالة مدة النزوح كان لهما الأثر الضار على الصحة والرفاهية النفسيتين والاجتماعيتين ولاسيما لدى الأطفال والشباب. وبقي الاعتماد كبيراً على المساعدات (وكالة الأونروا UNRWA، أيلول/سبتمبر 2008).

وبحلول آب/أغسطس 2009، كان قد انتقل إلى الخيم الجديد" ما يقارب من 3100 أسرة من نهر البارد - أو ما يمثل 57 في المائة من مجموع 5449 أسرة - وفقاً للحسابات الرسمية. والعديد منها كانت من سكنة الخيم القديم" القدامى والتي كانت تستأجر سكناً في الخيم الجديد". ثم كان هناك 756 أسرة أخرى (ما يقارب من 14 في المائة) تعيش في وحدات سكنية تتألف من غرفة واحدة نصبتها وكالة الأونروا في الخيم الجديد" (صحيفة دبلي ستار Daily Star، 12 آب/أغسطس 2009).

وظل اللاجئون النازحون الثانويون يعانون من عدد من المشكلات كما كان الذين يعيشون في وحدات سكنية مؤقتة هم الذين يواجهون أسوأ الظروف بسبب افتقار الوحدات إلى الإمداد اللائق بالمياه الصالحة للشرب وإلى الكهرباء. وقد ساء وضعهم أكثر بسبب الأزمة المالية التي وجهت ضربة للاقتصاد غير النظامي حيث تعمل فيه الأغلبية بسبب القيود المفروضة على توظيف الفلسطينيين (الجزيرة Al Jazeera، 28 أيار/مايو 2009).

النازحة من باب التبانة (النبأ. آب/أغسطس 2008). ولكن بقيت هناك تساؤلات بشأن مدى حيادية مثل هذه المساعدات أو فشل هذه المساعدات في أن تأخذ علماً بالخوف والحساسية السياسية المحيطة بالنزاع.

وقد كان الدعم الإنساني المقدم في طرابلس لأناس من مخيم نهر البارد خلال الحصار محدوداً بسبب التقييدات للوصول إلى المدنيين الهاربين من النزاع وإلى الباقين داخل الخيم. وقد أظهر مستوى التدمير الذي أحقه الجيش اللبناني لامبالاة لكل من الحياة المدنية والممتلكات. واستمرت الإذاعات بالتهب والتخريب المتعمد للممتلكات العامة أو الخاصة عقب النزاع فوراً بالإضافة إلى التقييدات اللاحقة في إمكانية الوصول إلى هؤلاء المدنيين.

وابتداءً من أيلول/سبتمبر 2009 كانت الجهود الوطنية والدولية المبذولة تتصدى لمسألة إعادة الإعمار إذ كان التعاون قائماً بين حكومة لبنان ووكالة الأونروا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أكدت الحكومة على أن مخيم نهر البارد سوف يقع تحت مسؤولية السلطة اللبنانية في المستقبل بخلاف جميع الخيمات الأخرى (مركز بحوث التنمية الدولية IDRC، 15 حزيران/يونيو 2009). وقد أنشأت الحكومة خلية متخصصة لإعادة التأهيل وإعادة الإعمار تابعة لمكتب رئيس الوزراء بغية دعم الجوانب الفنية المتعلقة بإعادة الإعمار وذلك بالتنسيق مع لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. كما ناشدت الحكومة المجتمع الدولي بتقديم التمويل لدعم إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي.

وقد تم عرقلة الجهود التي بذلتها وكالة الأونروا بسبب البيروقراطية والتمويل غير المناسب لتلبية احتياجات الإنعاش الرئيسية للاجئين النازحين وإعادة إعمار نهر البارد (مركز بحوث التنمية الدولية IDRC، 15 حزيران/يونيو 2009). حيث ناشدت وكالة الأونروا، بعد النزاع، للحصول على 445 مليون دولار لإعادة بناء الخيم (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 30 أيلول/سبتمبر 2008). فقد كان "الخيم القديم" يقع تحت مسؤولية الأونروا أما "الخيم الجديد" فهو من مسؤولية السلطات اللبنانية التي طلبت من وكالة الأونروا تقديم يد العون (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 22 حزيران/يونيو 2008). وبحلول آب/أغسطس 2009، كانت وكالة الأونروا قد تسلمت 92 مليون دولار من المانحين و 10 مليون دولار من صندوق الائتمان المتعدد المانحين الذي يديره البنك الدولي ما كان يكفي لإعادة إعمار ثلث الخيم.

واعتباراً من أواسط عام 2009 تم إزالة أكثر من 90 في المائة من الحطام من نهر البارد لكن إعادة الإعمار تأخر بسبب العقوبات القانونية والنزاعات السياسية والاكتشاف القريب للعهد لبقايا آثار تحت "الخيم القديم" وكذلك بسبب النقص في التمويل (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 17 آب/أغسطس 2009). وتشكل إعادة إعمار نهر البارد معضلة للحكومة لأنها لم تقر

ومع ذلك، واجهت الاستجابة العديد من التحديات والقيود. فقد تضمنت التحديات الرئيسية في مجال تقديم الحماية التهديدات لسلامة المدنيين بسبب المناطق غير المطهرة من الذخائر غير المنفجرة وبسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المناطق وتقديم المساعدات (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، كانون الأول/ديسمبر 2006). وفي حالات أخرى، حددت الأمم المتحدة أوليات بالنسبة للمساعدة المقدمة للنازحين داخلياً دون أن تأخذ في الحسبان ما تم وضعه من آليات محلية متقدمة جداً. في حين كان يستحيل أحياناً تتبع ما إذا كانت المساعدات المسلمة إلى مراكز الأنشطة المحلية قد وصلت إلى النازحين داخلياً (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، كانون الأول/ديسمبر 2006).

وبعد انتهاء الأعمال العدائية، أطلقت الحكومة خطة وطنية لإعادة الإعمار ترمي إلى ضمان عودة النازحين الفورية إلى مناطقهم الأصلية. غير أن التأخير الحاصل في التمويل ألحق أضراراً بألتي تعويض كانت الحكومة قد أنشأتها لتعويض عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات الشخصية. وفي غضون ذلك، قدم حزب الله تعويضات لإعادة بناء الملاجئ من خلال مؤسساته الاجتماعية (خدمة أبحاث الكونغرس CRS، 15 أيلول/سبتمبر 2006). كما عقد المجتمع الدولي مؤتمراً لإعادة إعمار لبنان ما أدى إلى إنشاء صندوق لإعادة تأهيل لبنان بغية ترشيد ما يقدمه المانحون من تمويل. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة الصندوق، بينما توافق الحكومة اللبنانية على المشاريع التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة المشاركة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، أيلول/سبتمبر 2009).

وفي أيلول/سبتمبر 2009، كان العمل ما يزال قائماً لإزالة الذخائر غير المنفجرة والعائدة إلى حرب تموز/يوليو 2006 وكان هذا العمل يعاني من نقص في التمويل. ومنذ الحرب، انخفض عدد الوكالات العاملة على إزالة الألغام إلى أكثر من النصف (صحيفة ديلي ستار Daily Star، 5 أيلول/سبتمبر 2009) وكانت هذه الوكالات تناشد المانحين بتقديم عدة ملايين من الدولارات محذرة من أنه لن يتم إزالة الألغام من الأراضي الزراعية قبل ثماني سنوات أو أكثر (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 14 أيار/مايو 2009).

وقد استجابت الحكومة، وكذلك المجتمع المدني، لأوضاع النزوح في طرابلس التي برزت خلال الأزمة السياسية في أواسط عام 2008. وقد سجل المسؤولون المحليون ما يقارب من 700 أسرة سنية نازحة بسبب العنف والتي وجدت ملجأً لها في المدارس. كما أقام حزب "تيار المستقبل" السني خيماً ووزع وجبات طعام مجانية للأسر في حين أنشأت السلطات صندوقاً لتلبية الاحتياجات الطبية للنازحين (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة IRIN، 29 تموز/يوليو 2008). كما قدم كل من اليونيسيف والصليب الأحمر اللبناني والمنظمات غير الحكومية مساعدات في شكل جعبة أدوات صحية وأدوية للأسر

سابقاً بحقوق الفلسطينيين في الأرض والملكية (المجلس النرويجي للاجئين NRC، تشرين الأول/أكتوبر 2008). ومن المتوقع أن يستغرق الجزء الأول من جهود إعادة الإعمار لإسكان 500 أسرة. وفقاً للجدول الزمني المخطط له، ما يقارب من السنة قبل الانتهاء من العمل (صحيفة ديلي ستار Daily Star، 12 آب/أغسطس 2009). إلا أنه وبالرغم من الوعود المتكررة بالبداية بإعادة الإعمار فإن ساكني نهر البارد القدامى مازالوا يتشككون في الأمر بشكل كبير (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات ICG، 19 شباط/فبراير 2009).

هذا ملخص تحديث جديد للتحليل القطري عن النزوح الداخلي في الصومال أعده مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC). تحديث التحليل القطري الكامل متوفر على الإنترنت [هنا](#).

Sources:

Aljazeera, 28 May 2009, Nahr el Bared project must not fail

Aljazeera, 8 June 2009, Country profile: Lebanon

Canadians for Justice and Peace in the Middle East (CJPME), May 2007, Understanding Lebanese Confessionalism

Christian Science Monitor (CSM), 10 September 2009, Hariri quits, casting Lebanon into further uncertainty

Congressional Research Service (CRS), 23 November 2007, CRS Report on Lebanon

Congressional Research Service (CRS), 15 September 2006, The Israel-Hamas-Hezbollah Conflict

Consultation and Research Institute, November 2008, Socio-Economic Assessment in Nahr El-Bared & Beddawi Camps

Council on Foreign Relations (CFR), 7 June 2009, Lebanon's Parliamentary Elections

Daily Star, 12 August 2009, Reconstruction work for Nahr al-Bared set to begin

Daily Star, 5 September 2009, Donors losing interest in demining Lebanon

Human Rights Watch (HRW), 13 May 2009, Lebanon's 2009 Parliamentary Elections: A Human Rights Agenda

Human Rights Watch (HRW), 5 September 2007, Civilian Casualties in Lebanon during the 2006 War

Human Rights Watch (HRW), 16 February 2008, Flooding south Lebanon

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 22 June 2008, UNRWA "not satisfied" with pace of reconstruction in Palestinian camp

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 24 April 2008, Tribulations of those displaced from Beirut's southern suburbs

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 5 August 2008, Displaced Allawis find little relief in impoverished north

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 29 July 2008, The rocket came through the window at dawn

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 14 May 2009, Funding shortfall threatens cluster bomb demining

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 30 September 2008, Despair, trauma, discontent among Nahr al-Bared's impoverished Palestinians

Integrated Regional Information Networks (IRIN), 17 August 2009, Nahr al-Bared reconstruction finally about to get under way

Sources:

International Crisis Group (ICG), 4 June 2009, Lebanon's Elections: Avoiding a New Cycle of Confrontation

International Crisis Group (ICG), 19 February 2009, Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps

International Development Research Centre (IDRC), 15 June 2009, Building a better relationship: Palestinian refugees, Lebanon, and the role of the international community

Lebanese NGO Forum (LNF), 21 September 2009, The Lebanese Government and IDPs

Norwegian Refugee Council, October 2008, Legal Assessment of Housing, Land and Property Ownership, Rights and Property Law related to Palestinian Refugees in Lebanon

Norwegian Refugee Council (NRC) and Post-war Reconstruction & Development Unit, University of York (PRDU), December 2008, Housing Compensation & Disaster Preparedness in the Aftermath of the July 2006 War in South Lebanon

Now Lebanon, 10 September 2008, International players continue to arm their local proxies in the city

Reuters Foundation, 9 July 2007, Costs of war and recovery in Lebanon and Israel

Reuters Foundation, 17 October 2008, Politics and Islam blend uneasily in Lebanese city

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 2009, World Refugee Survey 1999

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 2004, World Refugee Survey 2004

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 2003, World Refugee Survey 2003

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 2001, World Refugee Survey 2001

U.S. Committee for Refugees and Immigrants (USCRI), 21 August 2000, World Refugee Survey 2000

U.S. Department of State (U.S. DOS), 25 February 2009, 2008 Human Rights Report: Lebanon

United Nations Development Programme (UNDP), 21 January 1997, A Profile of Sustainable Human Development in Lebanon: The displaced and development

United Nations Development Programme (UNDP), 21 September 2009, UNDP's Participation in Lebanon's Recovery in the Aftermath of the July 2006 War

United Nations Development Programme (UNDP), 2009, Socio-economic assessment in Nahr el-Bared surrounding areas

United Nations Development Programme (UNDP), 21 September 2009, Lebanon Recovery Fund

Sources:

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), 15 November 2006, UNHCR position on the international protection needs of asylum seekers from Lebanon displaced as a result of the recent conflict

United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL), 4 April 2009, International Day for Mine Awareness and Assistance in Mine Action on 4 April 2009

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), September 2008, Relief and early recovery appeal for Nahr el-Bared camp

United Nations Security Council (UN SC), 11 August 2006, Security Council calls for end to hostilities between Hizbollah, Israel, unanimously adopting resolution 1701

UN News Centre, 14 August 2009, UN envoy hopes to see renewed commitment to Lebanese-Israeli peace

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), December 2006, The UN Response to the Lebanon Crisis

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 22 August 2006, Lebanon response OCHA situation report No. 30

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UN OCHA), 28 September 2006, Humanitarian operations phasing down as Lebanon recovery moves ahead

لمحة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)

تأسس مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) في سنة 1998 من قبل المجلس النرويجي للاجئين وهو هيئة دولية رائدة تعنى برصد النزوح الداخلي الناجم عن النزاع في العالم بأسره.

ويساهم المركز من خلال عمله في تحسين القدرات الوطنية والدولية لحماية ومساعدة ملايين الأفراد حول العالم والذين نزحوا داخل بلدانهم نتيجة النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

بناءً على طلب منظمة الأمم المتحدة يُشرف المركز، والذي مقره في جنيف، على قاعدة بيانات إلكترونية توفر معلومات وتحليلات شاملة حول النزوح الداخلي في حوالي 50 بلداً.

بناءً على أنشطته المتعلقة بالرصد وجمع البيانات يدعو المركز إلى إيجاد حلول دائمة لآفة النزوح الداخلي تماشياً مع المعايير الدولية.

وينظم مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) أيضاً أنشطة تدريبية لتعزيز قدرات الفعاليات المحلية لتلبية احتياجات الأشخاص النازحين داخلياً، ويتعاون المركز مع مبادرات المجتمع المدني المحلية والوطنية كما يقدم لها الدعم.

لمعرفة المزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) على الإنترنت وقاعدة بيانات المركز على الموقع: www.internal-displacement.org.

IDMC

Chemin de Balexert 7-9

1219 Geneva, Switzerland

www.internal-displacement.org

Tel: +41 22 799 0700

Fax: +41 22 799 0701

Contact:

Nina M. Birkeland

Head of Monitoring and Advocacy

Tel.: +41 (0)22 795 07 34

Email: nina.birkeland@nrc.ch

Karim Khalil

Country Analyst

Tel: +41 22 799 07 14

Email: karim.khalil@nrc.ch